الاسم واللقب: د.بن يوب فاطمة /أ.بوفلفل سهام

الجامعة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الدرجة العلمية:أستاذة محاضرة قسم –ب– /أستاذة مساعدة قسم –أ–

عنوان البحث: الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنويع الاقتصاد –تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

محور المداخلة:التدابير و الإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها، و عرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع(المحور الخامس)

تعهد: هذا العمل لم يتم نشره و لا المشاركة به في أي تظاهرة علمية سابقا.

ملخص السيرة الذاتية

الأستاذة: د. بن يوب فاطمة – أستاذة محاضرة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –جامعة 08ماي 1945 قالمة

-آخر شهادة محصل عليه: شهادة دكتوراه سنة 2015

-الإنتاج العلمي لثلاث سنوات الأخيرة:

- مقال بعنوان : قنوات انتقال الأزمة المالية في الاقتصاد الجزائري – منشور بمجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك سنة 2014.
- ملتقى دولي بعنوان:دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية الاستثمارات المحلية يومي 26-27 جانفي 2016

عنوان المداخلة: تعزيز الاستثمار الأجنبي هو المفتاح لتنمية الأسواق الناشئة- سوق الأسهم السعودي نموذجا-

- الإشراف على مذكرات تخرج للماستر لسنة 2016 بعنوان:

*عولمة أسواق المال في ظل المعلوماتية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري – دراسة استشرافية حتى سنة 2020.

*الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري: تقييم لبعض المؤشرات الاقتصادية.

البريد الالكتروني: fatmab_2006@yahoo.fr

الهاتف:0793336206 (213+) الجزائر

الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنويع الاقتصاد –تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

الملخص:

لقد أدركت الدول النامية خاصة النفطية على ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات و محرك للنشاط و النمو الاقتصادي، حيث استحوذ التنويع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول من بينهم الدول الخليجية التي قدمت نماذج ناجحة في التنويع الاقتصادي تؤهلها لتعميم التجربة والتخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي و تنويع مصادر الدخل كحتمية لبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية ودرجة عالية من التكامل الداخلي بين قطاعاته و أنشطته المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، إستراتيجية التنويع

Résumé:

les pays en voie de développement, notamment pétroliers, ont constaté qu'il est nécessaire de ne pas compter sur le pétrole comme une ressource économique essentiel en le considérant comme un pilier des exportations et comme un moteur des activités et de la croissance économique, surtout que la diversification économique a dominé l'intérêt des économistes dans la plupart des pays, y compris les pays du Golfe, qui ont présenté des modèles de diversification économique très réussis et admissibles à généraliser comme expérience dans l'élimination de la dépendance complète du pétrole comme une source majeure de revenus économiques et diversifier les sources de revenus pour construire une économie stable basée sur la diversification des ressources économiques et un degré élevé d'intégration interne entre ses différents secteurs et activités.

Mots clés : Diversification économique, Économie rentière, Stratégie de diversification

مقدمة:

تشير بعض الدراسات منذ السبعينيات إلى أنّ كلّ ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط، مما جعل الاقتصاديات تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية .و المعروف أن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمّة لا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة.

في ظل التذبذب و عدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي .لان الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي. من هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بالتنويع الاقتصادي، وماهي مؤشرات نجاحه و قيود فشله ؟.

تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد، وذلك من خلال الاستفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية فتفيدُنا في التجنُب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها. وهذا ما جعلنا نأخذ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي كتجربة للتقييم وخصوصا طوال العقود القليلة الماضية كثر الحديث عن حيوية فكرة ''التنويع'' الاقتصادي كسياسة أو إستراتيجية للأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث ضمان ديمومة ونمو الاقتصاد المحلي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية سواء في مجال التجارة أو الاستثمار أو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وغيرها. حيث تمت معالجة هذه الإشكالية باستخدام المنهج التحليلي الوصفي لتلاؤمه مع الظاهرة المدروسة وفق الخطة التالية:

المحور الأول: ماهية الاقتصاد الريعي

(مفهوم الاقتصاد الريعي، أنواع الاقتصاد الريعي، خصائص الاقتصاد الريعي، تداعيات السياسة الريعية)

المحور الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

(مفهوم التنويع الاقتصادي، المرض الهولندي و التنويع الاقتصادي، إستراتيجية التنويع الاقتصادي، أهمية و أهداف التنويع الاقتصادي، مؤشرات التنويع الاقتصادي و درجة قياسه)

المحور الثالث: التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

(بنية اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، التنويع في اقتصاديات دول المجلس، التنويع ومجتمعات النزعة الريعية، دلائل التنويع الاقتصادي)

الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنويع الاقتصاد –تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

المحور الأول: ماهية الاقتصاد الريعي

البلدان النفطية أضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية مؤدية لموارد مالية غير مرتبطة بالإنتاج. وهذا ما تشير إليه الظاهرة الهولندية، حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال و تصدير المواد الطبيعية (نتيجة لظروف و متغيرات خارجية) و عادة ما يكون هذا الارتفاع سريع و غير مرتقب مما يؤدي إلى إحداث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية(صناعة و فلاحة).

1– مفهوم الاقتصاد الريعي:

هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع(الدخل)، و هذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار و النفط و الغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر و تحتكر مشروعية امتلاكه و توزيعه و بيعه[1]، و الريع لغة هو النماء و الزيادة.

2– أنواع الاقتصاد الريعي:

هناك نوعين للاقتصاد الريعي هما الخارجي و الداخلي، فالأول يشمل ريع النفط و الغاز و هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجها و سعر بيعها و ريع المعادن الذي يشكل سعرها تفوقا كبيرا على سعر إنتاجها و ريع الممرات و خطوط النقل الإستراتيجية وريع السياحة و ريع تحويلات المغتربين و العاملين في الخارج و ريع المساعدات الخارجية.

و الثاني، هو الريع الذي يأتي من مصادر داخلية و هي ريع السيادة و الخدمات التابعة لأنشطة الدولة و ينجم هذا النوع من الريع من خلال سوء استخدام المال العام و ريع المضاربات المالية[2].

---

[1] محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدن-العدد: 3637 - 2012 / 2 / 13 - 18:04 من الموقع:https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_ريع

3- خصائص الاقتصاد الريعي:

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول، وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدول الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي و بقية قطاعات الاقتصاد.

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية و غير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلي حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي . فالرهان السياسي و الاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية ولكن التحكم في رقابة الريع و كيفية توزيعه[3].

يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينات القرن الماضي إلي ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في تلك البلدان، فرغم الاستثمارات التي تمت فيها، الجزائر مثلا في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد على ما تجنيه مواردها الأولية.

4- تداعيات السياسة الريعية:

أدت السياسة الريعية إلي تدمير قطاعات الاقتصاد الوطني و إلي تبعية البلدان الريعية إلي البلدان الرأسمالية المصدرة للسلع و الخدمات وتعرضها لخسائر مالية جسيمة نتيجة تأثرها بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية و المالية للدول الرأسمالية.

و من تداعيات الطبيعة الريعية للدول النفطية الريعية و ما يرافقها من فساد مالي و إداري أنها تؤدي إلي تعاظم جنوح الحكومات نحو الدكتاتورية و الاستبداد و الهدر في المال العام و توجيهه الموارد نحو الاستهلاك الترفيهي و الإنفاق الكبير على الأنشطة القمعية و هو ما نشهده في الكثير من الدول النفطية و يقترن ذلك بغياب الرؤية الإستراتيجية للخروج من الطبيعة الريعية للدولة و اقتصادها الريعي [4].

المحور الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

---

[2] نفسه،

[3] ناجي بن أحسن، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، سنة 2006، ص72.

[4] عودت ناجي الحمداني، الريع الاقتصادي، طباعة البريد الالكتروني، نشر في 2015/5/1، ص 01.

بصفة عامة، يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدولة الإنتاج و بالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، و يتضمن هذا التعريف تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم و السياحة، و بالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه يجب على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[5].

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي نذكر منها[6]:

هو "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل."

كما يعرف انه "استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي". كذلك يعني "إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية/الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدًا عن الاستخدام الحكومي."

ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد."

ويعرف أيضا على انه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً.

2- المرض الهولندي و التنويع الاقتصادي

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تُبذل جهود لصناعته وإنتاجه إلا جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو في خارجه . أما بالنسبة

[5] Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges,CENTRE FORECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University ,Discussion Paper 2008/04, July 2008.

[6] مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/20162004©- www.fcdrs.com

للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط على غرار الجزائر، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مدا خيل قطاع المحروقات، و تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها و إعطائه دورا رياديا و بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنويع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية و خاصة المرض الاقتصادي الهولندي ، بالإضافة إلى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها ، وقد ثبت أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية.

إن البلدان النفطية أضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية مؤدية لموارد مالية غير مرتبطة بالإنتاج. وهذا ما تشير إليه الظاهرة الهولندية، حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال و تصدير المواد الطبيعية (نتيجة لظروف و متغيرات خارجية) و عادة ما يكون هذا الارتفاع سريع و غير مرتقب مما يؤدي إلى إحداث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية(صناعة و فلاحة).

3- إستراتيجية التنويع

التنويع هو عكس التخصص حيث تعتمد المؤسسة على تقديم تشكيلة من المنتجات، والتنويع من وجهة نظر (Ansoff) حالة عملية إذا قدمت منتجات جديدة إلى أسواق جديدة بشكل كامل ، فإذا ما امتلكت منظمة الأعمال إمكانيات وقابليات من ناحية الموارد والتكنولوجيا فبإمكانها تقديم منتجات جديدة لأسواق لم يتم التعامل معها[7] .أما (Berry) يعرف التنويع بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، في حين يعرف آخرون من أمثال (PittsوRumelt) التنويع على أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة، التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الاستراتيجي، أي دخول
المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد[8]. مما سبق ذكره تستنتج أن إستراتيجية التنويع تعني قيام المؤسسة بالتوسع من خلال:

-تقديم منتجات أو خدمات جديدة.

-كسب حصص سوقية جديدة.

[7] طاهر محسن منصور الغالبي،وائل محمّد صبحي إدريس،**الإدارة الإستراتيجية** ، ط1 ، دار وائل للنشر2007 ،ص38

[8] جعيجع نبيلة ،إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة مقدمة ضمن .متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة المسيلة ، 2007، ص8

-إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.

إذن فهي تعني أن تختار إدارة المؤسسة الدخول في ميدان جديد من الأعمال مختلف تماما أو مرتبط بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الوقت الحاضر، كما تعني إضافة منتجات جديدة وربما غير تقليدية أو مألوفة لبيعها في أسواق جديدة، فالتنويع قد يكون امتدادا للنشاط الأصلي أو خروجا عنه، مثل شركة ميتسوبيشي التي اتجهت إلى إنتاج محطات توليد الكهرباء وأيضا المصاعد الكهربائية، ومزارع لتربية الأسماك وتعليبها، وعصائر للفاكهة[9].

إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا، إذ يمكن التطرق إلى أنواع استراتيجيات التنويع تحت ثلاث مجموعات رئيسية وهي التنويع المترابط وغير المترابط، التنويع الداخلي أو الخارجي، التنويع الأفقي أو الرأسي[10] . وهي ممثلة في الشكل الموالي:

شكل رقم(01): أنواع استراتيجيات التنويع المختلفة

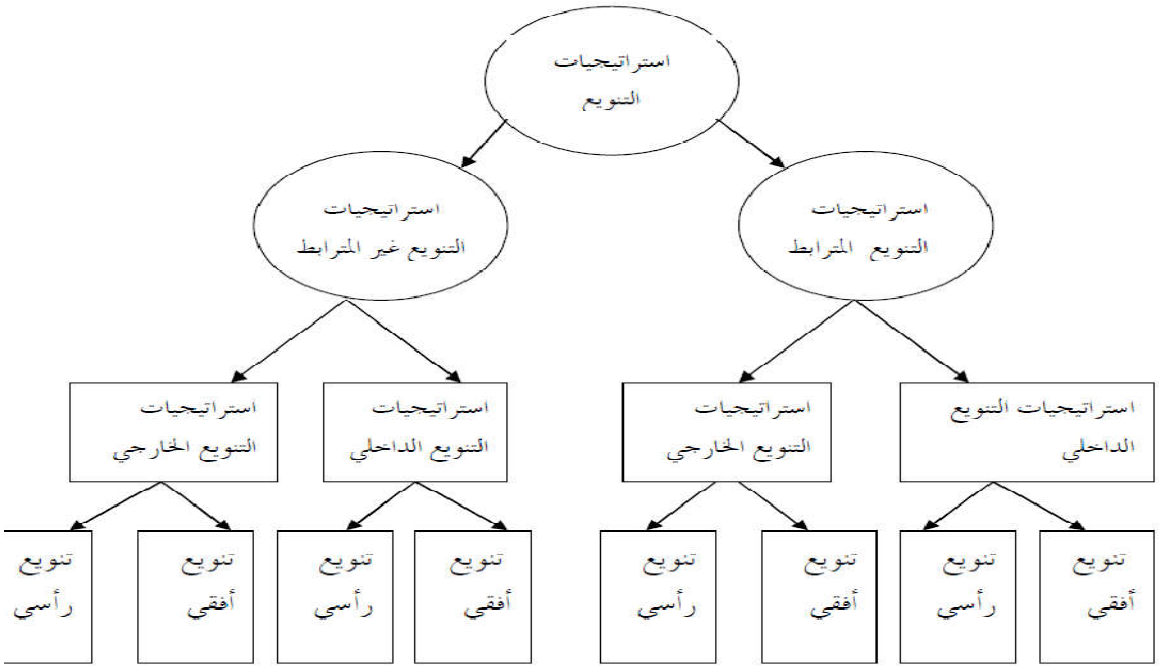

المصدر: إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999 ، ص223 .

[9] أحمد سيد مصطفى، إدارة فن التسويق : منهج عملي معاصر، دار الكتب ،القاهرة ، 1997 ،ص 104.

[10] عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الإستراتيجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، الأردن، 2004 .، ص2

4- أهمية و أهداف التنويع الاقتصادي

تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد، وذلك من خلال الاستفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية فتفيدُنا في التجنُب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها. فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُر الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، ويؤدي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة و مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات. و يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال:

بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة، تبني سياسة مالية منضبطة، إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية، زيادة كفاءة سوق العمل، تطوير البنية التحتية، تطوير قوة العمل. وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على احد هذه القطاعات بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.

5- مؤشرات التنويع الاقتصادي و درجة قياسه

من أهم المؤشرات الدالة علي التنويع الاقتصادي مايلي:

- معدل و درجة التغير الهيكلي لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي
- إيرادات النفط و الغاز كنسبة من إيرادات الحكومة .
- نسبة الصادرات غير النفطية لمجموع الصادرات
- نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

هناك مقياسين رئيسيين يمكن معرفة من خلالهما درجة التنويع الاقتصادي هما[11]

- **مقياس هيرفندل هيرشمان(H–H)** يعطي لنا مدى درجة التنوع الاقتصادي في أي بلد و يعطى بالعلاقة التالية:

[11]ضيف احمد و عيل ميلود، تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر و دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، يوم 5 ماي 2015، جامعة البويرة ، الجزائر ص 03.

حيث:

(Xi) الناتج المحلي الإجمالي في القطاعi

(X) الناتج المحلي الإجمالي و المعبر عنه بـPIB

(N) عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس و ياخد مقياس (H.H) ثلاث حالات:

(H.H=0) مما يعني تنوعا كاملا مساهمة كل القطاعات بنفس النسبة

(H.H=1) مقدار التنوع صفر أي الناتج متمركز في قطاع واحد فقط

- **مقياس فلايدمير كوسوف (cos)** يعطي بالصيغة التالية:

حيث:

(Di) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس

(Bi) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

و يستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة (cos=0) و على العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

المحور الثالث: التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

استهدفت دول مجلس التعاون الخليجى منذ بداية التسعينات سياسات سياسية واقتصادية تعتمد على التنويع الاقتصادي، على الرغم من أن هذه الدول نجحت في تحقيق قدر من التنوع والنمو في القطاعات الغير النفطية مثل الاستثمار في الصناعة التحويلية، السياحة، تجارة التجزئة، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الإنشاء والبناء، إلا انه لا يزال

هناك تحديات في انخفاض معدلات النمو للقطاعات لدي الشركات الصغيرة و المتوسطة التي تشكل أكثر من 86% من جملة المنشآت الصناعية بدول المجلس والتى لا يتجاوز حجم استثماراتها 22% من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي . بالإضافة إلى عدم وجود حوافز استثمارية لتنمية رأس المال البشري ومعضلة تنفيذ التنويع الاقتصادي وتحقيق المزايا التنافسية في نفس الوقت الذي يتطلب المزيد من الجهود لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصناعات الوليدة وتشجيع الصادرات و الاهتمام بقضايا الاغراق.

1- بنية اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

1-1.المنطلقات: في 25 ماي 1981 تأسس مجلس التعاون الخليجي والذي ضم كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت، وكان الهدف الأسمى في ذلك هو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها استنادا إلى عمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية والحدود المشتركة، وقد تمثلت أهداف مجلس التعاون الخليجي في النقاط التالية:[12]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والتشريعية والإدارية.
- وضع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعليم والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة.

1-2.مقومات دول مجلس التعاون الخليجي: يمكن اختصارها في النقاط التالية:

تقع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة يطلق عليها علماء الجيوبوليتيك اسم منطقة الحزام أو الحافة، وتتركز أهمية المنطقة استراتيجيا في الوقت الراهن في ما تمثله من ثقل طاقوي اقتصادي على مستوى العالم، وثقل سياسي على المستوى الإقليمي، إن وجود 54% من الاحتياطي العالمي من النفط، و23 % من الاحتياطي العالمي من الغاز في المنطقة، فضلا عن اهتمامها

[12] عباس بلفاطمي وجمال بلخباط، **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، ص3

بتأمين طرق نقل النفط منها خاصة عبر مضيق هرمز، فبالإضافة إلى رخص نفط الخليج، فهو أكثر جاذبية لجهة الاستثمار في استخراجه ونقله[13].

احصائيا فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس 1.6 تيرليون دولار في عام 2014، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 33.5 ألف دولار، كما بلغت صادرات دول المجلس نحو 861 مليار دولار، أما واردات دول المجلس 476 مليار دولار خلال نفس العام، ويعد من أهم نقاط القوة في اقتصاديات دول المجلس هو انخفاض التضخم الخليجي، فلقد انخفض التضخم العام بصورة طفيفة من مستواه 2.1% في شهر أفريل 2016، ليصل إلى 1.9% في شهر ماي 2016، أما البنية التحتية لدول المجلس فهذه الأخيرة تعتزم استثمار نحو 210 مليار دولار في مشروعات البنية التحتية في الفترة ما بين 2016-2020، ومعظم هذه الإنفاقات يأتي في إطار استعدادات دول المجلس لأكبر حدثين هما، معرض اكسبو 2020، مونديال قطر 2022[14].

الجدول رقم 1: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الخليج 1990-2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1990-1999 (متوسط)	
6.0	6.3	6.0	6.5	7.9	5.6	7.2	5.2	6.4	5.2	4.8	البحرين
5.8	5.9	4.6	6.3	11.4	10.7	17.3	3.0	0.2	4.7	0.1	الكويت
6.0	7.4	6.4	6.8	6.0	5.3	2.0	2.6	7.5	5.5	4.9	عمان
21.4	16.8	15.9	15.0	9.2	17.7	6.3	3.2	6.3	10.9	4.2	قطر
4.3	5.9	3.5	3.0	5.6	5.3	7.7	0.1	0.5	4.9	3.1	السعودية
6.0	7.0	7.4	9.4	8.2	9.7	11.9	2.6	1.7	12.4	5.4	الامارات

المصدر: عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد24، 2013، ص 7.

[13] ورقة مرجعية، **دول مجلس التعاون الخليجي السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية**، المركز العربي للابحاث والدراسة السياسات، ص2

[14] نيفين حسين، **المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات والدلالات**، إدارة التخطيط ودعم القرار، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2016، ص3.

الجدول رقم 2: الصفات الأساسية لريعية دول مجلس التعاون

نسبة النفط والغاز الى GDP	2001 (1)	2005 (1)	2009 (2)	2010 (2)	متوسط 2007 ـ 2011 (3)
البحرين	24.5	25.2	24.5	24	26
الكويت	42.9	54.4	49.3	51.2	54
عمان	42.6	49	40.9	47.6	47
قطر	57.7	59.6	46.2	55.6	52
السعودية	33.2	47.8	42.8	47.8	50
الإمارات	29.5	35.7	29.1	31.6	34

المصدر: أحمد منير نجار، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع حول التنمية المستدامة وسوق العمل، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان، 9-10 مارس 2014، ص13.

1-3.التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي:

أدت التقلبات الحالية لأسعار النفط العالمية إلى خسائر مالية لدول مجلس التعاون الخليجي قد تصل إلى 300 مليار دولار مما دفع الى اعادة النظر نحو التنويع الاقتصادي. تعتبر الكويت و قطر و السعودية من اكثر الدول التى ستتأثر سلبياً كما هو موضحا بالرسم لاعتمادهما على النفط كمصدر رئيسي للدخل. تعتبر السعودية من أكبر الاقتصاديات في منطقة الخليج حيث تستحوذ على 47% من الناتج المحلي الإجمالي، و تمثل شحنات النفط 87٪ من إجمالي الصادرات. على الرغم من ان قطر هي واحدة من أغنى الدول في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ولكن نظراً لاعتماد الاقتصاد القطري بشكل كبير على استخراج النفط والغاز التي تمثل 85٪ من عائدات التصدير و 70٪ من الإيرادات الحكومية ستتأثر ايراداتها بشكل كبير بانخفاض اسعار النفط و بالتالى ليس من الطبيعي استمرار اعتماد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على سلعة واحدة كمصدر للإيرادات والتصدير[15].

[15] إيمان عمر ريان، **أثر التنويع الاقتصادي على تطوير اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي**، القاهرة، فبراير 2015، ص 3.

الشكل رقم (02) : نسبة مساهمة القطاع النفطي للناتج المحلي الإجمالي عام 2013

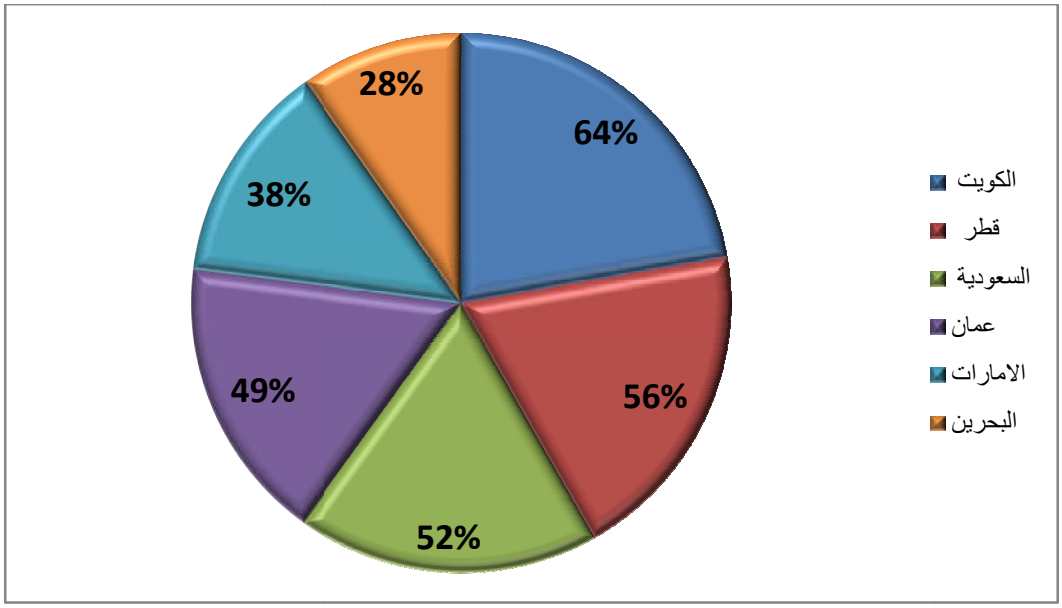

المصدر: إيمان عمر ريان، **أثر التنويع الاقتصادي على تطوير اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي**، القاهرة، فبراير 2015، ص 4.

2- التنويع في اقتصاديات دول المجلس: يمكن استنباط بعض النقاط ذات العلاقة كالتالي[16]:

أولا: التنويع في ظل المتناقضات التنموية: ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستقيم.

ثانيا: التنويع ومجتمعات النزعة الريعية: إن المجتمع الريعي كان قد تبلور في ذهنيته نمط من العيش ومستواه قد يكون من الصعب أن يتخلى عنه، فالفرد يجد صعوبة في التخلي عن مستوى استهلاكه وطريقة معيشته، إذا ما تولدت عنده قناعة أنه لا ينبغي له إلا أن يكون بهذا المستوى من الاستهلاك، وبمقاربة بسيطة مع النمو السكاني في الخليج، نجد أن 8 ملايين التي كانت في سنة 1950، وصلت إلى قرابة 57 مليون سنة 2006، وإلى 62 مليون في سنة 2010، ولعل معدل النمو السكاني هذا يحتاج إلى مستوى عال من القدرات والديناميكيات في مجال توزيع الدخل والثروة الريعية في الاستخدامات

[16] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد24، 2013، ص ص7-10.

المرغوبة، وذلك قد يصعب تحقيقه في بلدان الريع في الخليج، وإذا أخذنا بالاعتبار أن عدد من هم خارج العمل، أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15-65 سنة نجد أنهم يؤلفون 69% من السكان في الخليج، ما يضع على الدولة مسؤولية تأمين متطلبات التعليم وتهيئة فرص العمل، وهذا يشذ بها عن متطلبات الانتقال نحو الإنفاق لتنمية بدائل حقيقية للدخل غير النفط.

ثالثا: فحص قاعدة الفوائض: كان للوفرة النفطية في الخليج العربي دور في تنمية مصادر الدخل البديلة، ولعل الطلب العالمي المتزايد على النفط منع إجراء تقييم فعلي وحقيقي للتنويع الاقتصادي في بلدان الخليج، فجل العوائد التي جاءت أثر ارتفاع الطلب والأسعار قد أفرغت جزئيا في تنمية مصادر الدخل البديلة، بيد أن الإفراغ والإنفاق لم يأت وفق خطة تنويع محددة مسبقا، بل تم بعشوائية، لذا نجد هاستخدم في بلدان الخليج في دعم بعض الصناعات الاساسية وفي تنمية قطاع الخدمات وفي صناعة الخدمات لذا كانت العشوائية معوقا لقاعدة الفوائض وإدارتها.

والحقيقة ان بلدان الخليج العربي تحتفظ بمخزون نفطي كان صندوق النقد الدولي قد قدره بحدود 41 % من المخزون العالمي، جله يتركز في السعودية و يقدر فيها لوحدها بحوالي 21%وبديهي ان تؤدي هذه الثروات إلى تراكم الفوائض المالية لدى بلدان الخليج العربي، غير أن الأمر المهم هنا هو تأثير هذه الفوائض في قدرات دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع مصادر الدخل، وهناك شكلان لهذا الأثر، أولها مباشر يرتبط برفع قدرة البلدان الخليجية المالية ومن ثم قدرتها في الاعتماد على بدائل عن الثروات الهيدروكابونية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وقد نجحت بلدان الخليج نسبيا في هذا المضمار، أما الأثر الآخر فهو غير مباشر يتصل بتأثير الفوائض المالية في رفع قدرات المستثمرين المحليين الذين هم أكثر اهتماما باستثمار أموالهم في الأسواق الأجنبية سواء بشكل استثمار في أسواق المال أم بشكل استثمارات حقيقية في الخارج، وفي كلا الحالتين يمثل تدفق رأس المال المحلي إلى الخارج تقليلا من القدرة المالية في الدخل وهي اللازمة الموضوعية في تنويع مصادر الدخل.

الجدول رقم (03): متوسط نمو الإيراد والإنفاق الحكومي في بلدان الخليج خلال المدة 2000–2010

		2010 –2000
البحرين	R	13.41
	E	11.3
الكويت	R	14.93
	E	13.8
عمان	R	15.62
	E	11.6
قطر	R	26.24
	E	19.3
السعودية	R	18.74
	E	12.3
الامارات	R	20.10
	E	12.8

المصدر: عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد24، 2013، ص 7.

الجدول رقم (04): الفوائض الخليجية الخارجة إلى أنحاء العالم

	2008	2009	2010	2011
تحويلات مالية للخارج	52.9	60.4	65.6	74.9
تدفقات رؤوس الاموال للخارج	38.6	16.0	20.9	42.7
الاستيرادات	515.1	444.3	491.0	578.3
دائم غير مصنفة(استثمارات مالية)	113.6	112.9	134.1	–

المصدر: عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد24، 2013، ص 7.

رابعا: فحص قاعدة الموارد: والوقع ان هناك اختلال واضح في نمطية التعليم ضمن استراتيجيات التنمية في اغلب البلدان الخليجية، فما تزال إدارة التعليم متدنية مقارنة ببلدان العالم. وللدلالة على ذلك يمكن الاعتماد على نتائج تقرير التنافسية العالمي لعام 2011-2012 إذ نجد

بلدان الخليج كانت قد تراجعت في مؤشرات الالتحاق بمستويات التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية، حيث سجل ضمن مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي للسعودية، وهو أعلى بلد خليجي ضمن هذا المؤشر المرتبة 40 على مستوى العالم، تليه كل من البحرين والإمارات وعمان والكويت والبحرين وقطر (في المراتب 40، 45،41، 58، 63، 73 على التوالي في التصنيف العالمي)، أما في مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم العالي كانت البحرين أول بلد خليجي تقع في المرتبة 46 على مستوى التصنيف العالمي، تليها السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر (في المراتب 71، 74، 80، 91، 106على التوالي في التصنيف العالمي). ومقابل ذلك نجد أول بلد خليجي في معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي كانت البحرين في الترتيب 29 مما يدل على ارتفاع نسبة التسرب من التعليم في الخليج في المراحل ما بعد الابتدائية هذا الاتجاه في التسرب يجد تعليله في أن نسبة مهمة من الطلبة في الخليج لا يميلون إلى الشهادة الجامعية، بل إن ارتفاع مستوى الدخول لدى الخليجيين يجعلهم يميلون إلى العمل في القطاع الخاص أو المعاهد الفنية المتخصصة وقد احدث هذا الاتجاه اختلالا واضحا بين جودة التعليم وإستراتيجية التنمية. أما التعليم العالي فالبر غم مما يثار بشأن تطوره في الخليج إلا انه من الناحية الحقيقية يواجه إدارة بيروقراطية ترتبط بالدولة الخليجية وبأسلوب إدارتها، مع تراجع واضح في استقلالية التعليم العالي الذي افقده العديد من إمكانيات التطور الممكنة في ظل الحرية الأكاديمية.

خامسا: دلائل التنويع الاقتصادي

يتضمن التنويع الاقتصادي التنويع الأفقي أو التكامل الافقي الذي يسمح بالدخول الى بعض المجالات الجديدة – التي قد تكون مترابطة او غير مترابطة بقطاع النفط . كما يتضمن التنويع الرأسي الذي يهدف الى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة . تعتمد دول مجلس التعاون الخليجى على التنويع الرأسي بشكل كبير من خلال القيام بإستخراج النفط والغاز والقيام بالصناعات التكرير، وصناعات البتروكيماويات والصناعات كثيفة الطاقة مثل الألمنيوم. تعتمد هذه الصناعات على النفط بشكل كبير وعادة ما تكون مشاريع واسعة النطاق وكثيفة رأس المال وبشكل عام مملوكة للدولة.ويعتبر التنويع الحقيقي هو تحقيق مزيد من التكامل الافقى من خلال القيام بصناعات تهدف الى الاحلال محل الواردات مثل الأغذية ، مواد البناء، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة وغيرها ، عادة ما يكون الاستثمار فى هذه القطاعات صغيرة أو متوسطة النطاق، وكثيفة عنصر العمل وغالبا ما تكون مملوكة للقطاع الخاص[17].

[17] إيمان عمر ريان، مرجع سبق ذكره، ص5.

وقد أكدت تقارير محلية ودولية عدة أن دولة الإمارات انتقلت من اقتصاد النفط إلى اقتصاد التنوع الإنتاجي في شتى المجالات.. وقد وصلت مساهمة القطاعات غير النفطية إلى أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وهناك توقعات أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القليلة المقبلة وفقاً لإستراتيجية محكمة ضمن رؤية الإمارات 2021 بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20 % فقط من الناتج، وتتوافر لدى دول مجلس التعاون إمكانيات مالية ضخمة تؤهلها لاحتضان برنامج للتنويع الاقتصادي لمعالجة الأخطاء؛ فقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على أكثر من 35%من الثروات السيادية بحلول منتصف 2014[18].

لدى دول مجلس التعاون الخليجي الست فرصة تاريخية للاستفادة من العوائد النفطية ،وتوظيف الإمكانيات بقصد التنويع في الاقتصادات بعيدا عن القطاع النفطي، وحاليا يشكل القطاع النفطي نحو نصف وتحديدا 49 % من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي عدا الأهمية النسبية بالنسبة لإيرادات الخزانة والتصدير. لكن من شأن تقليص الاعتماد على القطاع النفطي إخراج الاقتصادات من تحت رحمة التطورات والتغييرات في أسواق النفط العالمية، والمعروف أن النفط سلعة استراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمة تشمل، ولا تقتصر على، مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة، وتعتبر الكويت الأكثر اعتمادا بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي والذي يشكل 91% من دخل الخزانة و90% من الصادرات و45% من الناتج المحلي الإجمالي، التأخر النسبي للكويت عن بقية دول مجلس التعاون بخصوص التنويع يعود لأسباب تشمل الخلاف المستمر بين مجلس النواب المنتخب والحكومة المعينة حول الأولويات الاقتصادية[19].

في المقابل، تعتبر البحرين الأقل اعتمادا على القطاع النفطي، والذي بدوره يمثل 86% من إيرادات الخزانة ونحو ربع الناتج المحلي. لأسباب تشمل محدودية الثروات النفطية، لجأت البحرين لخيار التنويع الاقتصادي منذ السبعينات عبر الاستثمار في القطاع الصناعي مثل تشييد مصنع للألومنيوم.ويشكل قطاع الخدمات 24% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين ، ويتميز الاقتصاد البحريني بتطوير قطاع الخدمات المالية بما في ذلك التأمين مستفيدا من مواطن القوة في المجتمع

[18] نيفين حسينن مرجع سبق ذكره، ص19.

[19] نيفين حسينن مرجع سبق ذكره، ص19.

وتحديد.ا الثروة البشرية. وربما خسر الاقتصاد البحريني جانبا من تميزه بسبب البطء في معالجة أسباب وتداعيات الاحتجاجات التي اندلعت فى مطلع 2011، وهو الأمر الذي أفسح المجال لاقتصادات إقليمية منافسة للاستفادة من الوضع، وتأتي عمان بعد البحرين من حيث التنويع الاقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدة من العامل الجغرافي للسلطنة . كما تشمل مواطن القوة في اقتصاد السلطنة قطاعات مثل الزراعة والصيد البحري والسياحة[20].

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجى فى نطاق التنويع الافقى، إلا أنها ليست كافية لحماية اقتصاد هذه الدول من أي اضطرابات تؤثر على إيرادات النفط الخام خصوصا إذا استمرت الاضطرابات على المدى المتوسط أو الطويل. بالإضافة إلى اعتمادها على زيادة تدفقات رؤوس الاموال من القطاع النفطى لذلك، ينبغي على هذه الدول استكمال استراتجيات التعاون بينهما من خلال تحقيق السوق الخليجية المشتركة وإقامة منطقة تجارة حرة التي تسهل حركة البضائع والأفراد، كما ينبغي من مواجهة المشاكل الناجمة عن عدم القدرة على تحقيق التوازن بين التنويع والمزايا النسبية التنافسية. فقد يكون التنويع الاقتصادي على حساب عدم القدرة على تحقيق الميزة التنافسية و العكس صحيح فقد تحد اهمية تحقيق الميزة التنافسية من إمكانية التنويع. لذلك، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي ان تتبع سياسات تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة وان تأخذ في الحسبان تنفيذ التوصيات التالية[21]:-

1- تطوير الاستثمارات الخليجية في الخارج لتوفير عائدات غير نفطية من هذه الاستثمارات مثل فكرة صناديق الثروة السيادية التي لعبت دورا في استراتيجية التنويع. وتهدف إلى استثمار عائدات النفط في أي من الصناعات المحلية أو الدولية، وتمثل مصدر للدخل أكثر استقرارا من عائدات النفط المتقلبة. على الرغم من أن دول الخليج تمتلك ما يقدر ب 1659 مليار دولار فى هذه الصناديق حتى عام 2012، فإنها قد لا تنجح فى خلق فرص عمل محلية أو المساهمة في تعليم وتدريب القوى العاملة المحلية لأنها تنفذ في الخارج. لذالك ينبغى الاستعانة بالموارد البشرية المحلية و العمل على تدريبها لتكون أكثر فائدة.

2- ضخ الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات الإنتاجية العالية، واستخدام النقد الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا وتشجيع ودعم تصدير المنتجات غير النفطية.

[20] نيفين حسينن مرجع سبق ذكره، ص19.

[21] إيمان عمر ريان، مرجيع سبق ذكره، ص5.

3- التأكد من تزويد العمال المحليين بنظم تعليم وتدريب تؤهلهم للعمل في القطاع الخاص وتطوير البحث العلمي.

4- تشجيع إقامة شراكات مع الدول التى حققت طفرات اقتصادي مثل دول جنوب شرق اسيا.

5- الاستفادة من تجارب الدول التنويع الاقتصادي مثل كندا والنرويج وماليزيا

6- الاستفادة من الميزة التنافسية التى حققتها دول الخليج فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوفقا لمؤشرات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجى من قائمة اعلى 60 دولة من أصل 166 دولة حسب التقرير السنوي للاتحاد الدولي للاتصالات.

الخاتمة العامة:

تعد غالبية الدول المنتجة للنفط دولا ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل كبير على المورد الريعي في تمويل ميزانية الدولة وتوفير جل احتياجاتها، هذا جعل من هذه الدول لا سيما النامية منها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها أن تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللا في القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن نواحي كثيرة.

أما التنويع فينصرف إلى دراسة ممكنات تقليل اعتماد الدول الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع، وقد حاولنا التركيز في الدراسة على النموذج الخليجي بوصفه أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم.

لذلك هناك بعض التوصيات الواجب اتباعها من طرف هذه الدول للخروج من الريعية والوصول إلى الإنتاجية[22]:

على المدى القصير:

- توجيه المدخرات والفوائض الريعية نحو استثمارات حقيقية.
- تهيئة البيئة الاستثمارية الخليجية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (خليجية وأجنبية).
- تخفيض مستويات الفساد بكافة انواعه.
- تنشيط حركة التجارة الخارجية من خلال الميزة النسبية والتفاوضية لدول المجلس.

[22] أحمد منير نجار، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع حول التنمية المستدامة وسوق العمل، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان، 9-10 مارس 2014

- العمل للانتقال من اقتصاد يقوم توزيع الريع والمزايا إلى اقتصاد يعتمد على الاستثمار المنتج والمنافسة المعتمدة على الكفاءة.
- الاعتماد على نظام ضريبي كفء ليس بغاية الجباية وإنما لترشيد النشاطات الاقتصادية (الاستهلاكية والإنتاجية معا).
- مشاركة القطاع الخاص في الجهود التعليمية ومتطلبات سوق العمل.
- توظيف الصناديق السيادية في نشاطات إنتاجية حقيقية.

على المدى الطويل:

- العمل على أن تشكل دول المجلس مركزا رئيسيا في التجارة الدولية (دول شرق آسيا، أوروبا، أمريكا الشمالية).
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي لتعزيز المنافسة.
- تنمية وتطوير القدرات الخليجية في مجال توفير التقنيات التنموية اللازمة.
- تطوير الصناعات البيتروكيماوية الأساسية والثانوية والخفيفة التكاملية.
- الوصول بالمجتمع الخليجي لمستوى معرفة متنوع في جميع المهن والنشاطات.
- الاعتماد على استراتيجيات تنموية خليجية طويلة الأمد بهدف توطين صناعي نوعي تكاملي.
- العمل على تقليص فجوة الأجور والمزايا بين القطاع العام والخاص.
- إصلاح طويل المد في هيكلية بنود الإنفاق العام والموازنة العامة.

قائمة المراجع

1-2-مُحَّد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدن-العدد: 3637 - 2012 / 2 / 13 - 18:04 من الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/ريع_اقتصاد

3- ناجي بن أحسن، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، سنة 2006، ص72.

4-عودت ناجي الحمداني، الريع الاقتصادي، طباعة البريد الالكتروني، نشر في 2015/5/1، ص 01.

5- Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges,CENTRE FORECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University ,Discussion Paper 2008/04, July 2008.

6-مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/20162004©- www.fcdrs.com

7-طاهر محسن منصور الغالبي،وائل مُحَّد صبحي إدريس،**الإدارة الإستراتيجية** ، ط1 ، دار وائل للنشر2007 ،ص 38.

8-جعيجع نبيلة ،إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة مقدمة ضمن .متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة المسيلة ، 2007 ، ص8

9-أحمد سيد مصطفى، إدارة فن التسويق : منهج عملي معاصر، دار الكتب ،القاهرة ، 1997 ،ص 104.

10-عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الإستراتيجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، الأردن، 2004 .. ص2

11-ضيف احمد و عيل ميلود، تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر و دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، يوم 5 ماي 2015، جامعة البويرة ، الجزائر ص 03.

12-عباس بلفاطمي وجمال بلخباط، **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، ص3

13-ورقة مرجعية، **دول مجلس التعاون الخليجي السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية**، المركز العربي للابحاث والدراسة السياسات، ص2

14-18-19-20-نيفين حسين، **المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات والدلالات**، إدارة التخطيط ودعم القرار، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2016، ص3.

15-17-21-إيمان عمر ريان، **أثر التنويع الاقتصادي على تطوير اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي**، القاهرة، فبراير 2015، ص 3.ص5.

16-عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد24، 2013، ص ص7-10.

22-أحمد منير نجار، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع حول التنمية المستدامة وسوق العمل، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان، 9-10 مارس 2014